بـــــــــلاغ

بدعوة من الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة التأمت عدد من الجمعيات بمقر ترانسبرانسي المغرب في الاجتماع الثاني قصد توحيد الجهود للترافع من أجل التصدي لما تقترحه الحكومة من تعديلات تمس قانون المسطرة الجنائية، والتي تستهدف دور المجتمع المدني في التصدي لمظاهر الإفلات من العقاب المرتبطة بالجرائم المالية ونهب المال العام والإثراء من خلال المقتضيات المقترحة بالمادتين 3 و7 بمشروع القانون رقم 23-03.

وبعد الاستماع لمختلف وجهات نظر ممثلي الجمعيات المكونة للمبادرة المدنية تم الاتفاق على ما يلي:

1. إعداد مذكرة ترافعية مرتبطة بموضوع التعديلات التشريعية التراجعية التي اقترحتها الحكومة والتي صادق عليها مجلس النواب يوم 20 ماي المنصرم، وأحيلت على مجلس المستشارين في اليوم الموالي، وستشرع لجنة العدل والتشريع بالغرفة الثانية بالبرلمان في مناقشتها في الأيام المقبلة؛
2. طلب لقاء مع رئيس وأعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ومع الفرق البرلمانية بمجلس المستشارين؛
3. تنظيم ندوة صحفية لاطلاع الرأي العام الوطني والدولي حول هذه التعديلات التشريعية التراجعية المتناقضة مع مقتضيات الدستور والتزامات الدولة المغربية الأممية؛
4. تنظيم وقفة احتجاجية موازاة مع اجتماع لجنة العدل والتشريع بمجلس المستشارين تبرمج بعد الندوة الصحافية؛
5. توجيه مراسلة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحكم الإشراف على إعمال مقتضيات الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي صادقت عليها الدولة المغربية **والتي تنص في مادتها 5 على أن " تقوم كل دولة طرفا بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد تعزز مشاركة المجتمع المدني وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة ".**

الرباط في 05 يونيو 2025

عن المبادرة المدنية بخصوص المادتين 3 و7

بمشروع القانون المتعلق بمراجعة المسطرة الجنائية

للتواصل:

- **احمد البرنوصي**

0661301538

- **محمد زهاري**

0666985043